

الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

أ. موالدي سليم*

الملخص:

تشكل اتفاقيات التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية إحدى أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، لما أصبحت تشكل من أهمية في بنيان الاقتصاد الدولي وتزايد مساهمتها في التجارة الدولية، فحجم التجارة المتداولة في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي تشكل نسبة مهمة من حجم التجارة الدولية وتتجاوز في بعض الاتفاقيات ما نسبته 50% كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وبعض التجمعات الإقليمية الأخرى، ويشكل الاتحاد الأوروبي أحد أهم النماذج المهمة على المستوى العالمي فهو بالإضافة إلى كونه يربط الدول الأعضاء الأوربية بروابط متينة في مجال التجارة، الاستثمار والأمور النقدية والمالية، ما لبث أن وسع شراكته مع دول أخرى من خارج الإقليم في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا، وتشكل بلدان البحر الأبيض المتوسط إحدى أهم نماذج الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول من خارج الإقليم، لما تشكل هذه الدول من بعد تاريخي، اقتصادي ومالي مهم للدول الأوربية، وتعتبر الجزائر من بين الدول المتوسطية الموقعة على هذا الاتفاق الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الجزائري وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة.

* أستاذ مساعد قسم "أ"، جامعة الخميس مليانة - الجزائر.

تمهيد:

تتجه التوجهات العالمية المعاصرة نحو الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة وذلك بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق، وهذا ما يتجلى في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال عقد عدة اتفاقيات ثنائية بغية تحقيق عدة أهداف اقتصادية، مالية، ثقافية واجتماعية.

وتسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة وذلك من خلال فتح آفاق جديدة للمستثمر المحلي بتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، وجاءت هذه المداخلة لتجيب على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي الآثار الممكنة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري؟ وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال أربعة عناصر أساسية هي:

- تقديم الشراكة الأوربية الجزائرية،
- أهداف الشراكة الاورو جزائرية،
- مضمون الشراكة الاورو جزائرية،
- اثر الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري.

1- تقديم الشراكة الأوربية الجزائرية:

احتل موضوع الشراكة الجزائرية الأوربية مكانة هامة في جدول أعمال كلا الطرفين " الاتحاد الأوروبي والجزائر" ولقد تبلور ذلك عن طريق خطوات كثيرة ومفاوضات كبيرة منذ مطلع الستينات، ولقد اهتم الاتحاد الأوروبي كثيرا بمسألة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام والجزائر بشكل خاص لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة، وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة لإفريقيا،

ولقد كان أول اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1976 عندما تم التوقيع على بروتوكول تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، وذلك بهدف ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية¹ وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البرتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة 1978-1996 والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميذا.

غير أن تواضع النتائج المحققة من خلال هذا الاتفاق المبني أساسا على اعتبارات تجارية، بالإضافة إلى التوجهات الاقتصادية العالمية التي تميزت بالاتجاه المتزايد للتحالفات وعقد اتفاقيات الشراكة خاصة مع إعلان برشلونة* دفع كلا الطرفين إلى فتح باب التفاوض مجددا سنة 1997 لمنح العلاقة الموجودة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بعدا جديدا من خلال التطرق إلى مواضيع جديدة وقطاعات جديدة وذلك بناء على اقتراحات من كلا الطرفين، غير أن المفاوضات توقفت في ماي 1997 بعد أربع جولات من المفاوضات وذلك لما رأى المفاوضون الجزائريين بأن الاتفاق الذي كان مقرا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم هذه الأخيرة كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص... الخ، وكذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري. كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وكذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها.

وبعد 17 جولة من المفاوضات تم الاتفاق بين الطرفين على مضمون الاتفاقية لنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

2- أهداف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تهدف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة أساسا إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دول المنطقة والحد من التوترات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة والعمل على تشجيع النمو المتوازن والمستمر بهدف تخفيض الفوارق في الدخل والمزايا الاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول بحر الأبيض المتوسط وكذلك معالجة القضايا والتحديات التي تستلزم التعاون المشترك مثل القضايا الأمنية وحماية البيئة. ولقد حددت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خمسة أهداف الشراكة تتمركز أساسا فيما يلي²:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينها في جميع المجالات ذات الأهمية.
- تنمية وترقية المبادلات التجارية، وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذا الأخيرة والاتحاد الأوروبي،
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية،
- تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

ونشير هنا انه بالإضافة إلى الأهداف المعلنة من اتفاقية الشراكة ينبغي أن نوضح أن هناك دوافع رئيسية من وراء مشروع الشراكة الأورو- متوسطة تتجاوز ما هو معلن وترجم البعد الحقيقي لهذه الاتفاقية والمتمثلة أساسا في:

- دافع أممي: كون أن ضمان استقرار الاتحاد الأوروبي مرهون بالاستقرار الأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تعتبر في نظرهم مصدر اللامن الذي يزعزع أوربا.

- دافع اقتصادي: وذلك بإلحاق بلدان الجنوب بمنطقة للتبادل الحر كونها أسواق هامة لتصريف منتجات الدول الأوروبية، وفي نفس الوقت تعتبر الممون الرئيسي لأوروبا بالطاقة (النفط والغاز).

- دوافع اجتماعية: تتمثل في محاربة الهجرة حفاظا على تماسك وحدة الاتحاد، كونهم يخشون من تقسيم الاتحاد إلى منطقتين أو ثلاثة مناطق هجرة.

3- مضمون اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى: 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي، و 4 إعلانات من جانب الجزائر، وتشمل المحاور الآتية³:

- الحوار السياسي: وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر والاستقرار والسلم (النصوص 3-5).

- حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة للتبادل الحر' وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من بلدان الاتحاد سيتم تفكيكها تدريجيا لتصل إلى حالة الانعدام وفق (النصوص 6-29). أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الإتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية⁴:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات وإتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

- إمكانية إتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الإستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

- التجارة في الخدمات: (النصوص 30-37) هناك اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات (A.G.C.S) بمنح الجزائر معاملة (Traitement) " الدولة الأولى بالرعاية " وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق (A.G.C.S). بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 05 سنوات من الآن لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات) وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية للانضمام إلى المنظمة'

- المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة. وكذلك الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق (النصوص 38-46).

- التعاون الاقتصادي: إلتم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساساً وحسب ماجاءت به المادة 48 من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد(50-53) على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منتظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين

والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية خاصة في المجالات الآتية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، التقييس والمطابقة، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية (Macro économique) ووسائل تطبيق هذه الإجراءات وفق (النصوص 47-66).

- التعاون الاجتماعي والثقافي: حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال وضرورة الحوار الاجتماعي والتعاون في هذا المجال، وفي قطاع الثقافة والتربية وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة الغير شرعية. (النصوص 67-78).

- التعاون المالي: ويشمل على تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، وتشريعات للمنافسة وفق (النصوص 79-81).

- التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية: ويرمي هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة وفق (النصوص 82-91).

- الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية: ويرمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة وفق (النصوص 92-110).

ويشير مضمون اتفاق الشراكة كما هو مبين أعلاه إلى مواضيع متعددة ومتشابهة تشمل جميع المحالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية، وهي سمة اتفاقيات التكامل والشراكة الجديدة التي تتجاوز التحرير فيها والتعاون المجالات التقليدية المعروفة

والمرتكزة أساسا على تحرير التجارة، كما يعالج في بعض الحالات مجالات لم يتم التطرق إليها كليا أو جزئيا في إطار منظمة التجارة العالمية، بما يعرف اتفاق منظمة التجارة العالمية مع الإضافة، غير أن الجانب المهم الذي نشير إليه هو الجانب المرتبط بإقامة منطقة التجارة الحرة للمنتجات الصناعية بحلول سنة 2017 وفقا لنصوص الاتفاقية " المادة 06 " وذلك وفقا لثلاث مبادئ رئيسية اتفق عليها مسبقا وهي: مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ التدرج، مبدأ المرونة والتكيف ويشير المبدأ الأخير إلى إمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية والجدول التالي يبين مراحل التفكيك الجمركي المتفق عليه مع الشريك الأوروبي فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية:

الجدول رقم 1: يوضح قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
(1)	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	23%
(2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	26%
(3)	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات، أي 10% سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار.	50%

Source : Revue Mutations ، (CACI) ، accord d'association –européen ، N°39 JAN,2002 ، op.cit ، P(33)

ونشير هنا أن الجزائر ونظرا لعدم قدرتها على تأهيل اقتصادها ومؤسساتها لمواجهة منافسة المنتجات الأوروبية قامت بطلب تمديد مرحلة التفكيك الجمركي الى سنة 2020 بدلا 2017 وهذا ما تم التوافق عليه مع شركائها من الضفة الأخرى، فالمؤسسات الجزائرية ورغم استفادتها من عدة برامج للتأهيل وبمبالغ معتبرة إلى أن الجزء اليسير منها فقط أصبح مؤهل لخوض غمار المنافسة وهذا من شأنه أن يرهن استفادة الاقتصاد الجزائري من المزايا التي تمنحها اتفاقيات التكامل والشراكة،

4- الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

تتيح اتفاقيات الشراكة والتكامل كما هو معروف عدة فرص ايجابية كما تسبب عدة آثار سلبية، فاتفاقيات التكامل كما تخبرنا النظرية الاقتصادية تزيح السياسات الرديئة، وتخرج المؤسسات غير الكفؤة من السوق، كما تمنح الإطار المناسب لنمو وتوسع المؤسسات الجيدة لما توفره من سوق واسع وما يخلقه هذا الأخير من وفورات حجم داخلية وخارجية، كما تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمنحه إطارا جيدا للتوسع والنمو، وبمقابل ذلك قد يحدث أن تقوم هذه الاتفاقيات بتحويل التجارة بدل أن تخلقها وقد تكبد الدول الشريكة تكاليف تكيف خاصة إذا كان هناك تمايز في مستوى النمو بين أقطاب التكامل، وفيما يلي أهم الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري.

4-1 الآثار على الميزانية العامة للدولة :

يعتمد اتفاق الشراكة في مضمونه أساسا على إقامة منطقة تجارة حرة بحدود 2020 مما يؤدي كما هو معروف إلى تفكيك الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية من الطرفين، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى حرمان الجزائر من إيرادات جمركية معتبرة من شأنها أن تمارس ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، ونشير هنا أن ذلك يرتبط أساسا بمدى الحماية التي تطبقها الدولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، ففي حالة الجزائر

على سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي)⁵. ومنه وبحسابات بسيطة نجد أن تكلفة التخلي عن التعريفات الجمركية على السلع الأوروبية يكلف الجزائر خسارة سنوية لا تقل عن 2 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج الإجمالي.

ومن الآثار الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الإيرادات الجمركية تلك الخسارة الناجمة عن اثر تحويل التجارة والنتيجة عن انتقال الواردات من الدولة غير العضو والتي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في إنتاج هذه السلع إلى دولة عضو غير كفؤة في إنتاج هذه السلع وبالتالي يمكن لأثر تحويل التجارة أن يضاعف من حجم الخسارة الجبائية، طالما أن السلع التي كانت تقتنى من دول أخرى غير أعضاء في الشراكة ستصبح تأتي من أوروبا وهي معفاة من كل الرسوم، وعليه فإن حجم هذا الأثر مرتبط بدرجة الإحلال بين السلع الأوروبية و سلع باقي العالم.

2-4 الآثار على الصناعة المحلية :

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ والتي تنص على تحرير الطرفين لمبادلاتهما التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بصورة كاملة في إطار منطقة التبادل الأورو متوسطة المزمع الانضمام إليها من قبل الجزائر في سنة 2017 والتي هي خاصة بالمنتجات المصنعة وهو ما يعني فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات المصنعة الأوروبية وما يترتب عن ذلك من منافسة خارجية قد تؤثر تأثيرا كبيرا على الصناعات الجزائرية. فالإحصائيات تخبرنا أن نسبة الصادرات الجزائرية من السلع الصناعية لا تتجاوز 2% من الصادرات خارج المحروقات⁶ وهو رقم هامشي إذا ما قورن

بالواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدفعنا للتساؤل على ما مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة؟

ونشير هنا أن الوضعية الحالية للمؤسسات الصناعية الجزائرية في معظمها لا تستجيب لشروط المنافسة، فهي كانت دائما تعمل في ظل الحماية والدعم التي تمنحه الدولة واستفادت من عدة برامج تأهيل وإنقاذ إلا أنها في الغالب لازالت لم تخرج بعد من الدائرة التي تسمح لها بالاستمرار في محيط أكثر تنافسية، ومن هنا يمكن القول أن المنافسة التي يمكن أن يحدثها اتفاق الشراكة قد تؤثر تأثيرا كبيرا على النسيج الصناعي الجزائري، وقد تخرج مؤسسات كثيرة من السوق خاصة في ظل قلة الدعم الممنوح من طرف الشركاء الأوروبيين وضعف برامج التأهيل أو قلة مبداء المؤسسة لهذا الغرض لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تستجيب لكل متطلبات التأهيل والعصرنة التي تتطلبها المؤسسات الجزائرية خاصة في ظل تواضع المبالغ المخصصة لهذا الغرض وذلك كما هو مبين في الجدول رقم 02:

الجدول رقم 02: المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج II - MEDA - خلال [2000-

2003]

الوحدة: مليون أورو.

نسبة التسديد (الملتزم به/ المسدد)	MEDA I+II 2003-1995	نسبة التسديد (الملتزم به/ المسدد)	2003-2000	2003	2002	2001	2000	
18,17%	345,8	18%	181,8	41,6	50	60	30,2	الجزائر
45,19%	5443,9	66,5%	2383,9	600,3	611,6	603,3	568,7	إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة

- Statistiques de l'EuropeAid Co- opération Office. (disponible sur le site Internet de la Commission Européenne http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/index_en.htm).

حيث نلاحظ أن المخصصات السنوية للجزائر متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية خاصة برامج التأهيل، حيث أن أكبر التزام تحصل عليه كانت سنة 2001 بـ 60 مليون أورو، فلقد تم تخصيص خلال الفترة 2000-2003 ما مقداره 181,8 مليون أورو وهو مبلغ متواضع مقارنة بما تم تخصيصه لكل من المغرب وتونس اللذان تحصلا على 525,3 مليون أورو للأول و306,6 مليون أورو للثاني. كما يوضح الجدول كذلك تواضع نسبة التسديد وعدم تجاوزها بكثير 18 من المبالغ الملتزم بها وهذا من شأنه أن يؤثر على حجم الدعم المخصص للبرامج التي بنت توقعاتها على أساس هذا الدعم.

هذا من جهة ومن جهة أخرى من المهم أن نتوقف عند اثر اتفاق الشراكة على جاذبية الاستثمار ورؤوس الأموال الأجنبية، حقيقة اتفاق الشراكة يوسع السوق الذي يعتبر أحد أهم المبررات لاتفاقيات التكامل الإقليمي وذلك لما يترتب على اتساع السوق من آثار عدة تتراوح بين الوفورات الداخلية والخارجية (**Economy of Scale**) إلى تغييرات جانبية غير مباشرة وانتشارية (**Spill over**) تنشأ عن زيادة المنافسة⁷. التحسن في مناخ الاستثمار، التقدم في الخطوات المؤدية إلى التغيير والتقدم التكنولوجي..... الخ، إلا انه ليس بالضرورة أن يجذب هذا المستثمر الأجنبي خاصة في ظل مثل هذا النوع من اتفاقيات التكامل والشراكة التي تكون فيه دولة المركز "الاتحاد الأوروبي" لها عدة اتفاقيات مع دول المحيط "الجزائر، المغرب، تونس، مصر....." وكل هذه الاتفاقيات تتيح لدول الاتحاد الأوروبي أن تصل لأسواق دول المحيط، وبالتالي فالمستثمر الأوروبي يفضل أن يستثمر في الدول الأوربية التي تتيح له الوصول إلى كل دول المحيط بما يعرف بمركز العجلة واذرعها "hube and spok"، خير له أن يستثمر في أي دولة من دول المحيط التي تتيح له فقط سوقها. ومنه فان اتفاق الشراكة ليس بالضرورة أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، وإنما هذا يتوقف على عدة اعتبارات سياسية، اقتصادية ومالية ترتبط أساسا بتوفر جملة من الضمانات القانونية وبيئة مناسبة للتطور والنمو وذلك ما نوجزه في العناصر التالية:

- الخلفية المؤسسية أو مناخ الاستثمار والتي تضم المعوقات المحلية للاستثمار الخارجي المباشر، السياسات التقييدية المتعلقة بالاستثمار وتكاليف المعاملات المتعلقة بالخدمات المالية والنقل والأعباء الإدارية،
- توفر الموارد البشرية، فتوفر اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة أصبحت ميزة جذابة للمستثمرين العالميين وخاصة للمواقع الفنية والمتوسطة،
- وجود شركات محلية ذات كفاءة التي يمكن أن تساهم في مواجهة متطلبات نجاح الاستثمار الأجنبي،
- الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم.

4-3 الآثار على المبادلات التجارية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول متعامل تجاري لها كما تبينه الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية. حيث تشير هذه الأخيرة أن أكثر من 50% من التبادل التجاري (الصادرات + الواردات) يتم معه، فهي تصدر له ما بين 50% و 65% من إجمالي صادراتها وتستورد منه ما بين 55% و 60% من إجمالي وارداتها، وترتكز هذه المعاملات بالأساس على ثلاث بلدان أوروبية وهي إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، ففي سنة 2004 مثلا استوردت هذه الدول مجتمعة 39,35% من إجمالي الصادرات الجزائرية، في الوقت الذي استوردت فيه الجزائر من هذه الدول الثلاثة 36,05% من إجمالي واردتها المقدرة بـ 18,199 مليار دولار أمريكي.

وإذا أخذنا الهيكل القطاعي للتجارة الخارجية نجد أن هيكله المبادلات التجارية تتسم بما يلي:

- هيمنة سلع التجهيز الصناعية والزراعية على هيكل الواردات الجزائرية بنسبة تتجاوز 35% خلال سنة 2004 ، تليها الواردات الغذائية بنسبة 24% من إجمالي الواردات.

- فيما يخص الصادرات الجزائرية فنجد أن المحروقات تهيمن على ذلك بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة لا تتجاوز نسبة 3% من الحجم الإجمالي للصادرات.

وانطلاقا من قاعدة المعطيات السابقة يمكن أن نشير إلا أن عملية التفكيك الجمركي سوف يؤدي إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، وهذا ما يؤدي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية⁸:

- تدني قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية، بحيث لا تتجاوز في أسوأ الحالات 4%، واحتلت مكانها ما يعرف بالتدابير غير جمركية" كالمعايير الصحية، البيئية، الفنية... إلخ)، والتي أصبحت تستعمل بكثرة من طرف الدول المتقدمة الموقعة على اتفاقيات شراكة مع دول النامية لتيقنها من صعوبة استيفائها من قبل الدول النامية وبالتالي تعتبر كحاجز لدخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير.

- إستنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية التي تفرضه المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء، يجبر هذه الأخيرة ومنها الدول الأوروبية على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأية دولة أخرى وهذا ما يعدم أي أفضلية تجارية ممنوحة للجزائر، إضافة إلى ذلك فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الآسيوية...)، وهذا ما

يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

- قد يؤدي غياب الرقابة وعدم فعالية الموجودة منها إلى إغراق السوق الجزائري بالكثير من المنتجات الأوروبية المنافسة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مفاقمة الوضع وتأزمه بالنسبة للمؤسسات الجزائرية المنتجة وهذا ما يتطلب مضاعفة الجهود في مجالات الرقابة السوقية وكل ما يتعلق بهذا المجال⁹.

خلاصة:

تخبرنا النظريات الاقتصادية أن اتفاقيات التكامل الإقليمي والشراكة بين الدول يمكن أن تزيد من مستوى النمو وتساهم في دعم التنمية الاقتصادية إذا توفر الإطار الملائم لذلك من تكافؤ الفرص وتبادل للمنافع في إطار إقليمي، غير إن اتفاق الشراكة ورغم ما يوفره من منافع في بعض المجالات كزيادة فرص التصدير للمؤسسات الوطنية وتحسين شروط المنافسة، إلا انه ينطوي على الكثير على المخاطر والتحديات باعتبار عدم تكافؤ شروط الشراكة بين بين الجانبين، وذلك لما تتميز به اقتصاديات الدول الأوربية الموحدة من تطور اقتصادي، تكنولوجي، مالي، ثقافي واجتماعي قادرة من خلاله أن تفرض الشروط التي تريد وفي المجالات التي تريد، وهي بذلك كما توضح التجربة تريد أن تفتح أسواق الدول الموقعة على اتفاقيات شراكة لمنتجات الدول الأوربية التنافسية هذا من جهة ومن جهة أخرى تهدف إلى تعزيز الأمن في المنطقة ومحاربة الهجرة والسيطرة على الأسواق بطريقة ذكية. ومن هنا يجب على الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة محاولة تكييف هذه الاتفاقيات بما يخدم مصالحها من خلال العمل على تأهيل المؤسسات الصناعية لتستجيب لشروط المنافسة والقيام بالضغط على الدول الشريكة لزيادة المبالغ المدرجة في برامج التعاون المالي بما

يساهم في تعويض المبالغ المفقودة نتيجة للتفكيك الجمركي من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في إعادة تأهيل المؤسسات التي تحتاج إلى تأهيل.

الهوامش:

¹ Accord de coopération CEE/Algérie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978. <http://www.gisti.org/droit/textes/communautaire>

* جاء إعلان يرشولونة الموقع سنة 1995 ليفتح مجالا جديدا بين المجموعة الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط تركز أساسا على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات التجارية، الاقتصادية، المالية، الأمنية والثقافية.

² الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة، 2001 المتعلقة بالمرسوم الرئيسي رقم 05-159 الموافق لـ 27 افريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى،

³ Voir le texte integral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) <http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm>.

⁴ انظر المواد 17 إلى 22 من اتفاق الشراكة.

⁵ عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ص 394.

⁶ زايد مراد، انعكاسات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الاورو جزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص 216.

⁷ Torre (A) and M. Kelly, regional trade arrangements. IMF, Washington, DC, 1992, P8.

⁸ عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، 403.

⁹ احمد باشي، الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004، ص 21.